



مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة حوار، معرفة، عمل

اجتماع التعلم من النظراء- ورقة بحث مواضيعية

بناء الثقة من خلال توطيد التعاون: دور المجتمع المدني في حوكمة الهجرة
الحضرية

25-26 حزيران/يونيو 2019

أشرفت على صياغة وثيقة المعلومات الأساسية هذه كاميل لوكلوز لأهداف تتعلق باجتماع التعلم من النظراء، المنضوي ضمن إطار مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. يحمل هذا الاجتماع عنوان "بناء الثقة من خلال توطيد التعاون: دور المجتمع المدني في حوكمة الهجرة الحضرية"، ومن المقرر عقده يومي 25 و26 حزيران/يونيو في صفاقس، تونس.

تتعمق هذه الوثيقة في أبرز الأسئلة المتعلقة بمساهمة منظمات المجتمع المدني في حوكمة الهجرة الحضرية. وهي تهدف، بشكل خاص، إلى الإجابة عن الأسئلة الأساسية المتأتية عن التعاون بين منظمات المجتمع المدني والبلديات، وواقع هذا التعاون، فضلاً عن التحديات والأهداف المقترنة به. بالإضافة إلى ذلك، تسلط الوثيقة الضوء على الممارسات العملية، والنماذج، والآليات، والأدوات الواعدة في هذا المجال. أخيراً، تطرح مجموعة من الأسئلة الأساسية للإجابة عنها خلال الاجتماع.

المقدمة والإطار العام

لطالما كانت المدن الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط نقطة التقاء بالنسبة إلى تدفقات الهجرة في المنطقة. فلا يخفى على أحد أنّ هذه المدن إنما تؤدي أدواراً مختلفة في تحركات الهجرة- أكانت مدن مقصد أم عبور أم منشأ- وقد حفّز تنوع وظائفها هذا على تطوير استراتيجيات وسياسات وإجراءات محددة للتعامل مع كلٍّ من بينات الهجرة الحضرية. وكما لمسنا مجدداً منذ اندلاع النزاع في سوريا، غالباً ما تكون المدن في الشرق الأوسط وأوروبا أول جهة تستقبل الوافدين الجدد وتمنحهم المساعدات، لا سيما الأكثر ضعفاً بينهم. صحيح أنّ الحكومات تنشط بدورها في هذا المجال، إلا أنّ مشاركتها غالباً ما تُسجّل في مرحلة لاحقة، وتميل إلى أن تكون أقلّ تكيّفاً مع التحديات الملحة التي تواجهها البلديات بشكل مباشر.

مع أنّ دور المدن في استقبال المهاجرين واستضافتهم يزداد أهمية¹، تفتقر البلديات غالباً إلى الموارد، والتدريب، والشبكات، والقدرات اللازمة للتغلب على التحديات المتأتية عن الهجرة، لا سيّما عندما تكون التدفقات مفاجئة وخارجة عن نطاق السيطرة. في الوقت عينه، تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً متزايداً في دعم المهاجرين، يتراوح بين نشر التوعية وتسهيل وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مع تعزيز الدمج الاجتماعي. بناءً عليه، تميل منظمات المجتمع المدني إلى أن تكون شريكاً أساسيةً للسلطات المحلية في دعم الإدارة المعززة على الأرض². مع ذلك، لا يمكن الإغفال كذلك عن المخاطر المقترنة بعدم تنسيق منظمات المجتمع المدني لإجراءاتها، كاستخدام الموارد دون المستوى الأمثل أو البعث برسائل غير متوافقة مع السياسات الوطنية والمحلية.

في هذا الإطار، تقدّم هذه الورقة لمحةً عامةً عن الشراكات المحلية المنسوجة مع منظمات المجتمع المدني حول الهجرة (1)، مع مجموعة متنوعة من المبادرات المنبثقة عن المدن المتوسطة والأوروبية (2). كما تسلّط الضوء على الآليات وأدوات التنسيق التي برزت خلال السنوات القليلة الماضية لتوطيد التعاون بين المدن ومنظمات المجتمع المدني (3). أخيراً، تتعمّق هذه الورقة في أبرز التحديات المتأتية عن مشاركة منظمات المجتمع المدني في المبادرات ذات الصلة بالهجرة (4) كما تطرح أسئلةً أساسيةً للإجابة عنها خلال الاجتماع المقبل (5).

¹ Gebhardt, Dirk. 2014. *Building Inclusive Cities: Challenges in the Multilevel Governance of Immigration Integration in Europe*. Washington, D.C.: Migration Policy Institute, <https://www.migrationpolicy.org/research/building-inclusive-cities-challenges-multilevel-governance-immigrant-integration-europe>

² راجع مثلاً:

OECD, 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees*. <http://www.oecd.org/governance/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-9789264085350-en.htm>

1. بالنسبة إلى توطيد الشراكة مع منظمات المجتمع المدني في مجال الهجرة

لظالما كانت البلديات لاعباً أساسياً في استقبال الوافدين الجدد، لكنّ ازداد دورها أهميةً- وصعوبةً- في السنوات الأخيرة، كونها اضطرت لتلبية الاحتياجات الملحة مع التخطيط لاندماج المهاجرين على المدى الطويل في الوقت عينه. في سياق هذه العملية، عملت السلطات المحلية مع منظمات المجتمع المدني لتطوير إجراءات جديدة وتطبيقها، لكنها واجهت كذلك أسئلةً ملحةً بغية إيجاد حلول لمشكلة التنسيق.

لا ريب في أنّ المدن في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تأثرت تأثراً بالغاً بالأزمات الإنسانية التي شهدتها العقد الماضي. ولعلّ أبرز أمثلة على ذلك هي البلديات في الأردن ولبنان وتركيا التي كان عليها حشد المساعدات الطارئة من أجل دعم اللاجئين القادمين من سوريا. وفي أوروبا، تعرّضت بعض البلديات عام 2015 لضغوطات غير مسبوقة إثر وصول أعداد غير متوقعة من مواطني البلدان الثالثة العابرين لأراضي اليونان وإيطاليا. فكان على هذه المدن تطوير أنظمة وخدمات جديدة لتلبية احتياجات الوافدين الجدد، فضلاً عن احتياجات المجموعات الضعيفة الأخرى.

في الوقت عينه، أصبحت السلطات المحلية تشارك، أكثر فأكثر، في كيفية تصميم وتطبيق استراتيجيات أفضل للاندماج³. نتيجةً لذلك، عمدت المزيد من المدن إلى إقرار سياسات توسيم تشجّع على التنوع، وتستهدف أصحاب المواهب ورواد الأعمال وغيرهم من المحترفين ذوي المهارات العالية على المستوى الدولي.

بالإضافة إلى ذلك، يُنظر بالمدن دور أساسي وهامّ هو المساهمة في النقاشات العالمية حول استقبال المهاجرين واستضافتهم. فتُلزم الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في إطار مؤتمر الممثل الثالث عام 2016 الحكومات بدعم المدن المضيفة، وضمان احترام حقوق اللاجئين والنازحين داخلياً والمهاجرين. جديرٌ بالذكر أنّ المؤتمر المذكور شهد مشاركةً ملحوظةً من المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية، كما تمّ التشاور بشكل واسع مع القواعد الشعبية، لا سيّما المنظمات الشبابية. فضلاً عن ذلك، أكّد مؤتمر الممثل الثالث التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدعم الحوكمة الفعالة المتعددة المستويات⁴. يتوافق هذا النهج القائم على الحقوق مع ذلك الذي يعتمده الميثاق- جدول الأعمال

³ راجع على سبيل المثال:

Peter Scholten & Rinus Penninx. 'The Multilevel Governance of Migration and Integration', https://link.springer.com/chapter/10.1007/978-3-319-21674-4_6

⁴ United Nations, Habitat III 2016, 'A Conference of 30,000 Voices', 2017, p. 13.

متوقّر على: <http://habitat3.org/wp-content/uploads/30000-voices-HabitatIII.pdf>

العالمي لحقوق الإنسان في المدينة⁵ (2011)، والميثاق الأوروبي لحماية حقوق الإنسان في المدينة⁶ (2000)، فضلاً عن مبادئ غوانغجو التوجيهية لإنشاء مدينة لحقوق الإنسان⁷ (2014).

صحيح أنّ الخطة الحضرية الجديدة تعترف بمساهمات المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حياة المدن، إلا أنها تعترف أيضاً بما يواجهونه من تحديات⁸. من هنا، سعياً للاستفادة من إمكانيات التنوع، يجب أن تلتزم البلديات بتحسين دور المهاجرين في المجتمعات المحلية، وهي غالباً ما تحتاج إلى دعم منظمات المجتمع المدني لتحقيق هذه الأهداف، لأسباب عملية ومالية على السواء. بالفعل، تفتقر السلطات المحلية في معظم الأحيان إلى الموارد المالية والبشرية لتقديم خدمات مفصلة بحسب الحاجة، فتكون هذه الأخيرة ممولة غالباً من قبل جهات غير حكومية ذات قدرات محدودة جداً في المدن⁹. فضلاً عن ذلك، تكون منظمات المجتمع المدني أقرب في عملها إلى الميدان، وعلى تواصل مباشر مع المجتمعات المضيفة والمهاجرين، بمن فيهم الفئات الضعيفة وتلك التي يصعب الوصول إليها، كالقاصرين غير المصحوبين¹⁰، مما يمثّل نقطة قوة مفيدة بالنسبة إلى المدن.

يعترف الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي أُقرّ عام 2018 بمساهمات منظمات المجتمع المدني في التغلّب على عواقب تحركات الهجرة السلبية. كما يدعو الاتفاق إلى إنشاء وتعزيز آليات لمراقبة حالات ما بعد الطوارئ، وتوقعها، ودعمها، بناءً على تعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. فضلاً عن ذلك، يسلط الاتفاق الضوء على دور منظمات المجتمع المدني في توفير معلومات عن مرحلة ما قبل المغادرة، ولدى الوصول، وعن عمليات الاندماج التي تحدث في مرحلة لاحقة¹¹.

⁵ <https://www.uclg-cisdp.org/en/right-to-the-city/world-charter-agenda>

⁶ <https://www.uclg-cisdp.org/en/right-to-the-city/european-charter>

⁷ 'Gwangju Guiding Principles for a Human Rights City', 17/05/2014, <https://www.uclg-cisdp.org/sites/default/files/Gwangju%20Guiding%20Principles%20for%20Human%20Rights%20City%20adopt ed%20on%2017%20May%202014.pdf>

⁸ الأمم المتحدة، الخطة الحضرية الجديدة، 2016، ص. 11 (28).

⁹ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Athens*. OECD Publishing, Paris, https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-athens_9789264304116-en#page4

¹⁰ راجع على سبيل المثال عمل بعض منظمات المجتمع المدني مثل "يوتابيا 56" (Utopia56) و"لوبيرج دي ميگران" (L'Auberge des Migrants) في كاليه، و"غراند سانت" (Grande Synthe) التي تنظّم جولات منتظمة بهدف نشر المعلومات والمساعدات الأساسية للمهاجرين، بمن فيهم القاصرون غير المصحوبين، في المنطقة. أما في باريس، فراجع عمل منظمات "أديجي" (Adjie)، و"باري ديكزيل" (Paris d'Exil) وأطباء بلا حدود.

¹¹ الهدفان 3 (هـ) و12 (ج) من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

2. مساهمة المجتمع المدني في السياسات العامة من أجل مدن شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود

لا يخفى على أحد أنّ منظمات المجتمع المدني هي شريك أساسي في تطبيق هدف 11 من التنمية المستدامة المتعلق بتعزيز مدن شاملة للجميع، وأمنة، وقادرة على الصمود، لا سيما في ما يتعلق بالهجرة. لكنّ هذه المنظمات تختلف في ما بينها من حيث الحجم، والوضع، والصلاحيات، والاهتمامات، والأهداف، فضلاً عن الأنشطة، ومصادر التمويل، ودرجة الاحترافية. مع ذلك، فهي تؤدي دوراً مهماً في تحسين دمج المهاجرين وتمكينهم من الوصول إلى الحقوق والخدمات.

تعزيز حقوق المهاجرين

تركّز بعض منظمات المجتمع المدني على تزويد المهاجرين بمعلومات عن الحقوق والخدمات المتاحة لهم، إما بالتعاون مع سلطات المدينة أو بطريقة منفصلة عنها. فبناءً على اتفاق مع البلدية (أو هبة في بعض الأحيان)، تدعم منظمات محلية تنسيق عمليات استقبال الوافدين الجدد وتزويدهم بمعلومات عن وضعهم القانوني.

ترتبط المنظمات غير الحكومية ملتصقي اللجوء بالخدمات الموفرة لهم، وتزوّدهم بالمساعدة القانونية، كما هي الحال في **مدريد**، حيث تقدّم نقابة المحامين استشارات قانونية إلى المهاجرين¹². كما تساهم منظمات المجتمع المدني في تسجيل حالات الاستغلال التي يتعرّض لها المهاجرون وإبلاغ السلطات المحلية عنها. أما في **المغرب**، فيدعم مشروعٌ يموّله الاتحاد الأوروبي¹³ تطبيق الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء، كما يموّل منظمات غير حكومية محلية لنشر التوعية بشأن العنصرية ورهاب الأجانب، وتوثيق حالات الاستغلال وسوء المعاملة، بغية مساعدة الحكومة في عملها.

في الوقت نفسه، يرصد المجتمع المدني كيف تضطلع السلطات الوطنية والمحلية بمسؤولياتها تجاه المهاجرين، لا سيما من حيث دعم حقوقهم وتمكينهم من الوصول إلى الخدمات الأساسية. فترفع المنظمات غير الحكومية في **كاليه وباريس** الصوت عالياً، بشكل منتظم، للتحدث عن ظروف المهاجرين المعيشية، وعدم التزام الحكومة بواجباتها القانونية¹⁴.

¹² مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. ملف الهجرة: مدريد. خلاصة وافية.

https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/City_Migration_Profile_Madrid_AR.pdf

¹³ راجع:

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/north-africa/morocco/vivre-ensemble-sans-discrimination-une-approche-basee-sur-les-droits-de_en

¹⁴ راجع على سبيل المثال:

فضلاً عن ذلك، تعرب المنظمات غير الحكومية عن وجهات نظر متباينة، كما تعطي الأولوية لأهداف مختلفة. على سبيل المثال، لا تنفك منظمات المجتمع المدني في باريس تقييم عمل المنظمات النظيرة لها التي تستفيد من تمويل البلدية ولا تقدّم خدمات ملائمة إلى المهاجرين والفئات الضعيفة الأخرى.¹⁵

تحسين الوصول إلى الخدمات

بالإضافة إلى ذلك، تنشط منظمات المجتمع المدني في مجال تحسين وصول المهاجرين إلى الخدمات، إما من خلال ربطهم بآليات دعم متخصصة أو عبر استكمال توفير الخدمات الأساسية. ففي باريس، تُجري منظمات غير حكومية زيارات يومية إلى مخيمات غير رسمية لإعلام المهاجرين بإمكانية حصولهم على مساعدات طبية، ووجبات وملابس مجانية.¹⁶ وفي ليون، تساعد جمعية محلية الأسر التي تعيش في أوضاع هشّة على تسجيل أولادهم للمدارس.¹⁷ أما في فيينا، وأمستردام، وبرلين، فتوكل البلديات مسألة توفير خدمات محدّدة إلى منظمات غير حكومية، تتولى تزويد المهاجرين مباشرةً بخدمات وسلع أساسية، تتراوح بين توفير الرعاية الصحية في حالات الطوارئ وتأمين دور إيواء.¹⁸

في هذه المدن، تعمل المنظمات غير الحكومية بشكل وثيق مع السلطات المحلية التي تبقى مسؤولةً عن رصد الأنشطة. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنظمات غير الحكومية، في المدن ذات الموارد المحدودة كأثينا¹⁹ أو عمان أو بيروت، تعمل من خلال مصادر تمويل خاصة بها في أغلب الأحيان: ففي بيروت، تقدّم بعض المنظمات غير الحكومية خدمات التعليم مباشرةً إلى أطفال المهاجرين.²⁰

لكنّ مبادرات المنظمات غير الحكومية لا تقتصر على توفير الخدمات فقط، بل تشمل تقديم المساعدة إلى جميع المهاجرين المعنيين لتمكينهم من الاندماج في سوق العمل أو تطوير مهاراتهم. في هذا الإطار، تشمل هذه الأنشطة خدمات التوجيه المهني والتوظيف، أو عقد جلسات تدريبية أكثر تنظيماً كما في

Le Monde. 'Migrants: la ville de Calais s'oppose au Conseil d'Etat, qui demande l'installation de points d'eau et de sanitaires', 31/07/2017

¹⁵ Libération. 'Mineurs isolés étrangers: la Croix-Rouge doit respecter ses propres principes', 22/01/2019, https://www.liberation.fr/debats/2019/01/22/mineurs-isoles-etrange-la-croix-rouge-doit-respecter-ses-propres-principes_1704646

¹⁶ راجع مثلاً عمل منظمة "يوتوبيا 56" في باريس: <http://www.utopia56.com/fr/>

¹⁷ مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. تقرير توليقي حول ملفات الهجرة في المدن، تشرين الأول/أكتوبر 2017، https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/MC2CM_Synthesis_Report_AR_Online.pdf

¹⁸ على سبيل المثال، تعمل فيينا مع منظمة غير حكومية محلية تدير مستشفى تفتح أبوابها أمام المهاجرين غير الموثقين: المرجع نفسه.
¹⁹ OECD. 2018. Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Athens. OECD Publishing, Paris, https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-athens_9789264304116-en#page4

²⁰ مشروع الهجرة بين المدن المتوسطة. تقرير توليقي حول ملفات الهجرة في المدن، تشرين الأول/أكتوبر 2017، https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/MC2CM_Synthesis_Report_AR_Online.pdf

مدريد، حيث تحصل المنظمة غير الحكومية "لا رويكا" (La Rueca) على تمويل من البلدية لتحسين المهارات الفنية والمهنية للسكان الأكثر ضعفاً، بمن فيهم المهاجرين²¹. كما تقدّم منظمات المجتمع المدني، في مدنٍ عدة، دروساً في اللغة وتوجيهاً اجتماعياً-ثقافياً. على سبيل المثال، في **أثينا وطنجة وتونس**، تقدّم مجموعة متنوعة من المنظمات غير الحكومية دروساً في اللغة إلى المهاجرين، بدعمٍ من متطوعين أو مؤسسات خاصة عادةً²². ويمكن أن تعمل هذه المنظمات بشكل منفصل عن السلطات المحلية، أو، كما هي الحال في مبادرة "المدارس المفتوحة" في **أثينا**، تنسق مع الحكومة لتستفيد من إمكانية استخدام المرافق العامة، كالصفوف الدراسية مثلاً²³.

تحسين الدمج الاجتماعي والمشاركة السياسية

بالإضافة إلى ذلك، تدعم منظمات المجتمع المدني عملية دمج المهاجرين في المجتمعات المضيفة، وتسلط الضوء على منافع التنوع في تعزيز جاذبية المدن. سعياً إلى تحقيق ذلك، تعمل منظمات المجتمع المدني أيضاً على تحسين مشاركة المهاجرين في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، كما تشجّع على الحوار بين الثقافات كطريقة لترسيخ التفاهم المتبادل.

بالمقارنة مع السلطات المحلية، تبدي منظمات المجتمع المدني مرونةً أكبر في عملها من خلال اعتماد أشكال متنوعة من العمل، تقوم على تنظيم الحوارات، والمناسبات الثقافية، والجلسات التشاورية. على سبيل المثال، ساهمت منظمات محلية، مثل رابطات الأحياء أو جمعيات أولياء الأمور أو النقابات العمالية، في التقريب بين المهاجرين والمجتمعات المضيفة. ففي **ليون**، تشجع جمعية "وكالة ليون: هدوء ووساطة" (Agence Lyon Tranquilité Médiation) على فتح باب الحوار بين الجهات الفاعلة المحلية من البلدية، والسكان، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمهاجرين، والشركات الخاصة²⁴. كما يمكن للمنظمات الدينية بدورها أن تمهد الطريق أمام تنظيم المزيد من الحوارات بين ثقافات

²¹ مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية. ملف الهجرة: مدريد. خلاصة وافية.

https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/City_Migration_Profile_Madrid_AR.pdf

²² مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية. تقرير تولى حول ملفات الهجرة في المدن، تشرين الأول/أكتوبر 2017.

https://www.icmpd.org/fileadmin/1_2018/MC2CM/MC2CM_Synthesis_Report_AR_Online.pdf

²³ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Athens*. OECD Publishing, Paris, https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-athens_9789264304116-en#page4

²⁴ راجع مشروع الهجرة بين المدن المتوسطية. التماسك الاجتماعي والحوار بين الثقافات والأديان. تموز/يوليو 2016. لشبونة.

https://issuu.com/uclgcglu/docs/20_social_cohesion_and_dialogue_lis

المجتمعات المحلية، من خلال تنظيم احتفالات مشتركة أو أنشطة توعوية²⁵. في هذا الإطار، نشط المنتدى الإسلامي في **برلين** في التشجيع على الحوار بين الأديان ومناقشة وضع الأقليات في المدينة²⁶.

3. الآليات والأدوات وإطار التنسيق المناسب لتحسين مشاركة منظمات المجتمع المدني

في ظل توافر هذا القدر المتنوع من منظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة مختلفة على المستوى المحلي، يبقى السؤال الأساسي هو كيفية تنظيم مشاركتها في آليات الحوكمة المحلية. فلا يخفى على أحد أنّ البلديات، في كثير من المدن، تعتمد على منظمات المجتمع المدني لتطبيق مشاريع، بهدف الاستفادة من مرونتها في العمل وشبكتها في بيئة معينة. لكن تلك المنظمات تكون مستبعدة في بعض الأحيان عن عمليات تحديد الاحتياجات. ولا ريب في أنّ هذا الأمر يمنع منظمات المجتمع المدني من تقديم وجهات نظرها المعمّقة عن الوضع على الأرض، كما يحدّ من فعالية تقديم الخدمات. من هذا المنطلق، من بالغ الأهمية الانتقال من مرحلة تقديم الخدمات إلى إشراك منظمات المجتمع المدني، عبر تطبيق آليات تبادل المعلومات وتصميم السياسات.

التنسيق وتبادل المعلومات

خلال السنوات الماضية، كانت البلديات تعتزم تحسين التنسيق مع منظمات المجتمع المدني حول مبادرات المتطوعين، والمشاريع المحلية والدولية، من خلال مصادر تمويل متنوعة. فأدى هذا الأمر جزئياً إلى بعض الالتباس بشأن الجهات الفاعلة على الأرض والخدمات المتوقّرة. ففي **أثينا**، بدأت عدة منظمات غير حكومية ومجموعات متطوّعة بمساعدة المهاجرين من دون التنسيق مع البلدية، وتزويدها بمعلومات منتظمة عن عملها، مما أدى إلى تكرار الجهود ونشر معلومات مضللة بين المهاجرين. نتيجةً لذلك، أنشأت البلدية مركز تنسيق: فكان مركز تنسيق أثينا للاجئين والمهاجرين الذي جمع منظمات وطنية ودولية وشعبية والوكالات البلدية، بهدف تتبّع مساركافة المبادرات المحلية²⁷.

²⁵ المرجع نفسه.

²⁶ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Berlin*. OECD Publishing, Paris. https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-berlin_9789264305236-en#page4

²⁷ راجع: <http://athenspartnership.org/migrationrefugeescenter>

إلى جانب التنسيق، لا ريب في أن توطيد الروابط بين المدن ومنظمات المجتمع المدني يعزّز تبادل المعلومات، بهدف تحديد الاحتياجات والثغرات بشكل أفضل، كما يساهم في رصد الإجراءات المطبّقة وتقييمها. ففي برلين، استفادت السلطات المحلية من نظرة المجتمع المدني الثاقبة بشأن المهاجرين المستقرين في المدينة، لإعداد آليات استجابة مناسبة. هذا من جهة. أما من جهة أخرى، فتوفّر البلديات منبراً متيناً لمنظمات المجتمع المدني وأنشطتها. على سبيل المثال، أنشأت البلدية في برلين، عام 2015، منصةً إلكترونيةً لتبادل المعلومات بشأن أعمال التطوع على المستوى المحلي²⁸.

المساهمات في إجراء تحسينات على مستوى العمليات وتصميم السياسات

إلى جانب التنسيق، يمكن أن تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً ملموساً في تحسين عملية تصميم السياسات والمشاريع، من خلال إطلاع المسؤولين على نظرتها المعمّقة ومعرفتها العملية وذات التوقيت المناسب بالوضع المحلي. فلا يخفى على أحد أنّ العاملين في المجتمع المدني غالباً ما يُطلعون المنسّقين المسؤولين عن التواصل معهم في البلدية على معلومات وملاحظات ارتجاعية بصورة غير رسمية.

عملت عدة مدن من أجل إضفاء صفة رسمية على قنوات التواصل هذه، من خلال إنشاء منصات استشارية. فجمعت ممثلي المجتمع المدني على المستوى المحلي، بهدف صياغة توصيات بشأن السياسات والبرامج المقبلة. ومع أنّ هذه المنتديات تميل إلى الانعقاد بشكل منتظم، إلا أنّ بعضها لم يُنشأ إلا لغرض تحقيق أهداف معيّنة فقط، كصياغة نظام محدّد أو تصميم استراتيجية جديدة على سبيل المثال. فضلاً عن ذلك، لا يتمّ اختيار المنظمات المشاركة بشكل منهجي بما يتوافق مع درجة تمثيلها، لا بل تؤول الكفة غالباً إلى منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الأكبر حجماً، فضلاً عن المجموعات ذات المصالح الخاصة (كجمعيات المهاجرين والمنظمات الدينية).

في **برشلونة**، تجمع إحدى مجموعات العمل المنعقدة بقيادة المفوض البلدي السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية، بشكل منتظم، لمناقشة مدى وصول المهاجرين غير النظاميين إلى الخدمات، فضلاً عن تحديات ذات صلة أخرى. وفي **أثينا**، لطالما كان المجتمع المدني مشاركاً في صياغة سياسات محلية، لا بل إنّ البلدية أنشأت منذ 2011 مجلساً للعمل على اندماج المهاجرين يضمّ ستة مجتمعات مهاجرين، وهدفه مسح احتياجات المهاجرين وتوفير الخدمات بشكل مناسب²⁹. أما في **برلين**، فتعتمد

²⁸ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Berlin*. OECD Publishing, Paris. https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-berlin_9789264305236-en#page4

²⁹ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Athens*. OECD Publishing, Paris. https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-athens_9789264304116-en#page4

البلدية على هئتين استشاريتين أساسيتين، هما المجلس الاستشاري لولاية برلين حول الهجرة والاندماج ومنتدى برلين الإسلامي. يجمع المجلس بين جمعيات المهاجرين ومسؤولي البلدية، في حين يهدف المنتدى الإسلامي إلى تمثيل السكان المسلمين في برلين³⁰.

تُعتبر هذه المبادرات تشاركيةً وهي تتيح لمنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية نقل الرسائل المطلوبة إلى المسؤولين المحليين. مع ذلك، يبقى دور هذه المجالس دوراً استشارياً عادةً، وقد أعربت منظمات المجتمع المدني عن أنها لا تُدمج بشكل ملائم في عمليات صنع القرار. إلى جانب ذلك، تفتقر هذه المجالس والجمعيات عادةً إلى الموارد اللازمة، مما يجعل مشاركتها في النقاشات التقنية أو الجلسات التشاورية الأخرى أمراً صعباً. أخيراً، قد يكون لهذه المجالس مطالب خارجة عن نطاق الولاية البلدية، تعكس من خلالها مشاعر الإحباط لدى جميع الأطراف المعنية.

4. تحديات التنسيق

مع تقديم منظمات المجتمع المدني مساعدات جوهرية إلى المهاجرين والمجتمعات المضيفة على حد سواء، بدأت المدن بضمها بشكل منهجي في عمليات صنع القرار. مع ذلك، تبقى هناك تحديات أساسية في ما يتعلق بطبيعة هذا التعاون، وهي:

- اتساق السياسات: ضمان اتساق السياسات هو من أهداف المدن بشكل عام في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وسواء أكانت أهداف منظمات المجتمع المدني متوافقة مع مقاصد السياسات العامة أم لا، فمن بالغ الأهمية العمل بطريقة منسّقة لتفادي تكرار الجهود نفسها بلا طائل، وتجنب المبادرات المتناقضة. من هذا المنطلق، من الضروري تحسين مستوى التنسيق، مع أنّ التناقضات ستبقى موجودة على الأرجح بسبب المصالح المتباينة للجهات الفاعلة المحلية.
- التمويل والشفافية والاستدامة: تعتمد منظمات المجتمع المدني عادةً على مجموعة متنوعة من مصادر التمويل العامة والخاصة، من مانحين في الاتحاد الأوروبي ومانحين دوليين آخرين، وحكومات مركزية، وأقاليم، ومدن، وقطاع خاص. يحدّد المانحون شروطاً مختلفة لإعداد التقارير ويعتمدون قنوات اتصال تختلف بين مانح وآخر. فضلاً عن ذلك، قد لا تكون منظمات

³⁰ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Berlin*. OECD Publishing, Paris. https://read.oecd-ilibrary.org/social-issues-migration-health/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-berlin_9789264305236-en#page4

المجتمع المدني في موقف يخولها تقديم لمحة شاملة عن مبادراتها كافة وإثبات مدى تأثيرها بشكل عام.

يمكن أن يؤثر هذا الوضع بشكل عام أيضاً على قدرة المنظمات غير الحكومية على تطوير إجراءات وعلاقات مستدامة مع الجهات المستفيدة، لا سيما إذا لم تكن تملك ضمانات بشأن الحصول على تمويل في المستقبل. ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على التمويل من البلديات الذي يكون مرتبطاً بأولويات سياساتية وسياسية. من هذا المنطلق، قد يؤدي تخفيض مخصصات منظمات المجتمع المدني ومواردها الشحيحة إلى تزايد حدة المنافسة ما بينها، ويكون ذلك على حساب حسن التنسيق في بعض الأحيان.

- المرنة وسرعة الاستجابة: مع أن منظمات المجتمع المدني تتميز بطبيعة مرنة، إلا أن درجة استجابتها قد تكون محدودة، لا سيما عندما تعمل بموجب عقود ثابتة. في المقابل، تُفسح المنح المجال أمام استقلالية أكبر عادةً، لكن تكون مراقبة هذا النوع من الاتفاقات أصعب إجمالاً. جدير بالذكر أن **أمستردام** اختبرت في الماضي تطبيق أنظمة جديدة على غرار "مراكز الأفكار الجيدة" التي قدّمت منحاً إلى منظمات غير حكومية من خلال عملية سريعة المعالجة، مرتبطة بـ مكتب رئيس البلدية مباشرة³¹، مما عزّز الاستجابات السريعة والمبتكرة للاحتياجات الناشئة.
- الاستقلالية: قد تكون منظمات المجتمع المدني مرتبطة بتنظيمات سياسية أو جماعات ذات مصلحة خاصة (كالجمعيات المهنية أو الدينية)، مما قد يطعن في مدى حياديتها، ومساءلتها، واستدامة إجراءاتها. كما يمكن أن يهدّد هذا الموقف استقلاليتهام و مرونتها بنظر السلطات المحلية. يشكّل هذا الأمر أحد القيود الأساسية، وبالتالي يجدر بمنظمات المجتمع المدني أن تساهم في تكريس جو أكبر من المساءلة والشفافية على المستوى المحلي، والتعبير عن آرائها دونما خشية من الانتقام.
- بناء القدرات والإعداد المهني: خلال العقود الماضية، ازدادت منظمات المجتمع المدني خبرةً ومهنيةً. فمن جهة، أصبحت أكثر تنظيماً بشكل عام، وأكثر حذراً في ترشيد أنشطتها ومراقبتها، والتعلم من الممارسات السليمة. بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية ذات الخبرة في قطاعها،

³¹ OECD. 2018. *Working Together for Local Integration of Migrants and Refugees in Amsterdam*. OECD Publishing, Paris. https://read.oecd-ilibrary.org/urban-rural-and-regional-development/working-together-for-local-integration-of-migrants-and-refugees-in-amsterdam_9789264299726-en#page4

يمكنها أن تعزز قدرات السلطات المحلية، لا سيما الجهات غير المتآلفة تماماً مع الهجرة (مثلاً، يمكن لقسم المشتريات أو الموارد البشرية زيادة معدل التنوع بين الموظفين أو الجهات التي تتعاقد معها البلدية).

ومن جهة أخرى، قد تفتقر المنظمات الأصغر حجماً- التي غالباً ما تكون قائمة على أساس مجتمعي- إلى المهارات اللازمة لكتابة المقترحات، وإدارة الميزانيات، وإرسال تقارير الرصد التي تستوفي الشروط الدولية أو متطلبات الاتحاد الأوروبي. تحتاج هذه المجالات إلى التحسين بالنسبة إلى العديد من منظمات المجتمع المدني. نسجاً على المنوال نفسه، قد يعرقل المتطوعون الذين لا يملكون الخبرة اللازمة عملية تقديم الخدمات بمستوى جيد، أو يتسبّبون بالضرر. في هذا المنظور، طوّرت **برلين** دورات تأهيل تستهدف المتطوعين.

الاستنتاجات وأبرز نقاط النقاش

يُنَاطُ بمنظمات المجتمع المدني دور أساسي هو العمل مع السلطات المحلية لتعزيز مدن أكثر دمجاً وتنوعاً، وضمان وصول الجميع إلى الحقوق والخدمات. كما تُعتبر هذه المنظمات شريكاً بالغ الأهمية في توفير التوجيهات العملية وأفكار متعمّقة بشأن العمل على الأرض. زد على أنها تمثّل حليفاً أساسياً في عملية تصميم السياسات وتطبيقها، مع أنّ طبيعة هذه العلاقة تختلف تبعاً لمصالح مسؤولي البلديات وقدراتهم، وكذلك استناداً إلى مدى صلة السياسات المطبّقة بمجال تدخل المنظمات.

أُسئلة توجيهية للنقاش: كيف تعملون مع منظمات المجتمع المدني في مدينتكم؟

- كيف تضمن اتساق السياسات بين جهات فاعلة متعددة في بيئتك، وكيف تحرص على أن تصبّ مساهمات منظمات المجتمع المدني في السياسات الاستراتيجية لمدينتك؟
- ما هي أفضل الطرق للتشجيع على مشاركة منظمات المجتمع المدني في تصميم البرامج والسياسات المحلية، وكيف تضمن دمج توصياتها بشكل فعال؟
- استناداً إلى تجربتك، ما هي آليات التشاور التي أدّت إلى نتائج واعدة، وفي ظل أي ظروف؟
- من وجهة نظر البلدية، ما هي خطط التمويل الأنسب لدعم منظمات المجتمع المدني، وتسهيل عملية مراقبة أنشطتها، مع تزويدها في الوقت نفسه بدرجة من المرونة لكي تتأقلم مع الاحتياجات الناشئة؟

الأدوار الأساسية لمنظمات المجتمع المدني، ونقاط قوتها وضعفها على المستوى المحلي

الدور	نقطة القوة	نقطة الضعف
نشر التوعية بشأن حقوق المهاجرين	إمكانية التواصل مع المهاجرين والمجتمعات المضيفة والإمام بشكل أفضل بالوضع على الأرض (مع تقديم معلومات محدثة وأكثر دقة وتفصيلاً في أغلب الأحيان):	إمكانية إرسال رسائل متضاربة عندما لا يكون الموظفون قد تلقوا تدريباً مناسباً؛ قد تكون الآثار محدودة بالرغم من التزام البلدية بضمان الوصول إلى الحقوق والخدمات؛
رصد مدى التزام السلطات بموجباتها والتزاماتها	جهات فاعلة مستقلة، تستطيع التعبير عن آرائها حول الشؤون المحلية؛	قد يؤدي ذلك إلى نشوب توترات سياسية مع السلطات المحلية ويعرقل التنسيق؛
دعم الوصول إلى الخدمات والتصرف كمزود للخدمات	الوصول بشكل أفضل إلى الفئات الضعيفة من السكان، لا سيما المهاجرون غير الموثقين والقاصرون غير المصحوبين؛ إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل أخرى عبر مانحين دوليين أو مؤسسات خاصة؛	قد تفتقر إلى القدرات والتمويل اللازم لتقديم الخدمات (أو إلى المعرفة اللازمة لربط المهاجرين بالخدمات المناسبة)؛ قد توجد علاقات متوترة مع المجتمعات المضيفة والمهاجرين إذا لم يتم تقديم الخدمات بطريقة شفافة؛
دعم دمج المهاجرين اجتماعياً واقتصادياً	تحديد التحديات التي يواجهها المهاجرون بشكل أفضل في مجال الاندماج والوصول إلى سوق العمل؛ إمكانية الوصول إلى مصادر تمويل أخرى، عبر مانحين دوليين أو مؤسسات خاصة؛	قد تتنافس مع بقية منظمات المجتمع المدني على التمويل ولا تنسق الأنشطة معها؛
دعم مشاركة المهاجرين في عملية صنع القرار على المستوى المحلي	إمكانية المساعدة في جمع شكاوى المهاجرين ووجهات نظرهم، بالرغم من وضعهم القانوني (مجموعات غير موثقة، يصعب الوصول إليها)؛	غير ديمقراطية، وقد لا تكون قيادة بعض منظمات المجتمع المدني ممثلة لآراء جمهورها العريض؛ قد تؤيد بعض المجموعات على حساب البعض الأخر تبعاً لمصالح المنظمة؛